



التي البلا وما علا

والاستاذ أمي الله

50 131



الصلح الباطل ورد بدله على الثرع الاسلامى والقانونين اللبتانى والفرنسى

ومي للحاضرة التي ألفاها على المحامين المتدرُّ جينَ ۽ في تادي الثقابة :

الاستأذ امین نخلہ

ه من المدّاء عيلى عابة المعاديث،

عبنت الجِناف كبرونت ١٩٤١

67881



المصادر (٥)

د أرثية حسب الورود»

المادر البرية :

شرح بجنة الاحكام المدلية ، للاستاذ المحاسني - ﴿ دَمْشُ ﴾ .

واقعات المنتين ، لنفيب زاده - 1 مصر) .

دور الحكام في شرح غرو الاحكام ، المعولى ، [مصر) .

البحر الرائق ، شرح كقر الدقائق ، لابن نميم ... (مصر) .

المرافعات المدنيَّة والتجارية والنظام الفضائي في مصر ، للذكتور البي هيف – (مصر) .

المادر الاحتية:

Marcade V., Explication theorique et pratique du Code Civil. Paris.

Gazette des Tribunaux. Le Caire.

Capitant, Causes des Obligations. Paris.

 ^(﴿)عدا قانون الموجبات والحود اللبتاني ، والفانون المدني المصري ، والفانون المدني الالماني،
 والفانون المدني الايتالي »

المسألة

ادَّ مِن قَلَانَ مِن قَلَانَ مَالاً ﴾ ثم تصاغا هلى شيء ، ثم ظهر أن المدَّعي به لا يترم المدَّعي عليه، قبل للذلك الصفح قيمة في القانون ? وعل لذلك المدعى عليه أن يستردُّ يدل الصلح ?

الصلح الباطل وردّ بدله ١ - في الشرع الاسلامي - ٢ في القانون اللبناني ٠ ٣ - في القانون الفرنسي - ٤ الحلاصة ٠

۱ - فی الثرع الاسلامی •

نظر الشارع الإسلامي ، في مسألة وجوب الحق ، الى قيام سببه ، فجعل وجود (السبب الشرعي) شرطاً لقيام حقي التمالك والتصر فف (*) وكان من ذلك في القانون العثماني : ان الحق الذي لا يكون له سبب لا يكون له وجوب ، قال في المادة ٧٠ من (الحِلّة) : « لا يجوز لاحد ان يأخذ مال احد بلا سبب شرعي » ،

وفي جميع المراجع الفقهية انه اذا ظهر للمدّ عي عليه ، بعد المصالحة ، ان لا حق للمدعي بما ادعى به ، فلا ببقى للمصالحة حكم ، ويُستردُ ، بدلها ، وعلى هذا أجمع الفقهآ، رأيهم قديماً وحديثاً ، _ يُراجع (واقعات المقتين) ، مثلاً ، من المصدّفات القديمة ، و (درر الحكام) من المصنّفات

 ^(*) الاسباب الشرعة ، في حلوق الغدية ، لتيام حلّي الشلك والتصرّف ، هي ،
 ألادث والوصية والحبة والبيم .

المحدّ ثدّ ، وعليه في المصادر الفقهية امثلة متعددة ، قال في (كتاب الصلح) ، من (البحر) _ ينقل عن (الخلاصة) _ : " لو استعار من من آخر دابّة ، فهلكت ، قانكر ربّ الدابة الاعارة ، فصالحه المستعير على مال ، جاز ، قلو اقام المستعير بيئة ، يعد ذلك ، على العارية ، وقال : انها هلكت ، قبلت بيئته ، وبطل الصلح » .

ولقد تحو طوا فوق ذلك ، لقبام سبب الحق ، فقالوا انه بجب في المصالح عندان يكون (حقاً ثابتاً في محله) . اي انه لا يصحُ ، عندهم ، الصلح عن الإبرآ. من الكفالة النفسية ، مثلاً ، في مقابل مال ،

واتفق أكابرهم على ان الصلح في الدعوى الباطلة لا يجوز ، اتباعاً للقاعدة : «الشي منى بطل ، بطل ما هو ضمنه » . وذلك على خلاف ما في القانون الفرنسي ، كا سترى - قالوا : فاذا توفي رجل ، وترك ولداً وشقيقاً ، فادّعى الشقيق من شقيقه بحصة ارثية ، وتصالح مع ابن المتوفى عن الدعوى ، فالصلح لا يُعتبر ، ويكون لا بن المتوفى ان يرجع عا اعطاه لعبه ، وذلك لبطلان الدعوى ، على ان بعض الفقها ، اجاز الصلح في مثل هذه الحال ، ولكن الفتوى (») على الرأى الاول ، وهو رأى في مثل هذه الحال ، ولكن الفتوى (») على الرأى الاول ، وهو رأى عندهم يجب ان يكون حقاً صحيحاً ، اي حقاً بسبب ،

فيؤخذ من كل هذا للسألة التي نحن بصددها ؟ أن شارعنا القديم

 ⁽ج) الناعدة الغنية : « لا فرق بين الغني والغاضي ، الا ان القتي مخبر عن المسكم ، والغاضي مثر م به » .

قد حمل المدعى عليه المدكور في حلّ من عقد الصلح ؛ وذلك لعقدان السلب الشرعي في الحق المصالح عنه ، ومن المحصّل ؛ طلماً ؛ الله عند تطلال عقد المصالحة ؛ نصار الى استرداد بدلها.

٣ - في القانون الليناني •

تطر الشادع السالى على مواضع من قانون « الموحنات والعقود» الى قيام السبب في مسألة وحوب الحق ، فأندى وأعاد ، همالك ، بين المسبح وايصاح ، ومن ذلك قوله : « من يجتني بلا سبب مشروع كسناً يضر بالغير بلزمه الردّ ــ المادة ، ١٤٠ وال قوله « سبب مشروع » لهو مردود في الممى ، وفي اشتقاق المسى يصاً ، كما وأبتم ، الى التسمية الاسلامية ، لسبب الحق ، وهو لم يقيده في المادة بشرط الإصراد بالخير ، الا ليمبد لمدألة الردّ ،

ومن ذك قوله ؟ ايصاً . ﴿ من يطنُ خطأٌ انه مديون قبوقي ما ليس في ذمته على ثر خطي قانوني او فعلي يجق له ال يطالب الكاسب بالردّ المادة ١٤٣ ؟ . وهو صريح في انه يستغي لردّ ؟ عبد ايفاً ما لايجب؟ بحجة فقدان السبب المشروع في حق الاستيفاء .

ومنه : الديمكن الاسترداد * اداكان المديون يستطبع أن يدفع دعوى أند تن محجة قاصمة لم يكن عالماً بوجودها ـــ الفقرة ٢ من المادة ١٤٥ * • وهذه تجي • في صميم ما نحن تصدده من قصيّة استرداد بدل الصلح ، وفيهما ، ايضاً ؛ التهات لا يجنى ، الى السبب الشرعيّ ــ (أي المشروع)

ومنه قوله، في لمادة ١٤٦ : * أن لفواعد للكسب عير المشروع (*) على وحه عام تسري أحكام، على أبقاً ما لا نجب ، وهو يلحق علمادة ١٤٥ لسابقة ، من حهة التلميح الى وحوب قيام السب ، ومنه قوله ، في باب شروط صحة المقد ، أنه لا مندوحة عن وحود سبب نجمل عليه دضى المتدقدين ــ تُراجع المادة ١٧٧ ، وهما تصريح بضرودة وحود السبب ، لا يجتاج إلى تلاليل ،

و كدلك قوله في المادة ١٩٦١ * أن لموحب لدي ليس له سعب أو له سعب عبر صحيح أو عبر مدح أبعد كأنه لم يكن ويؤذي الى عتمار المقد الذي يمود ليه عبر موجود أيضاً ١٠ فترون مه في قوله * لموحب الذي ليس له سبب ؟ قدد وافق الشارع القديم في قوله * معدم الجوار لأحد بأحد مال أحد بلا سعب شرعي * ومشى وإياء حساً الى حسب ، ثم يردف في آخر المادة ١٩٦١ : * وما دفع يمكن استرداده * .

وقال في المادة ١٩٧ ٪ يكون السبب عير صحيح ١٥١ الترم فريق امرأ يسلب وهمي كان يمتقد خطأ اله موجود؟ . والددة معطوف فيها

عدا الالكسب عين عشروع عدهو الله عرابه مشارع القناي من العدون العربسي حرفة م المدي حموقد التدهد فاعال (1 10 الله لا عال لا 1 وهو مأجود معدام مدين (1 سيك الرحل القرمة لا الله بدولم عدالا يجنّ +

المعنى على ما سبق من النصّ في المادة ١٩٦ ومثله ماورد في صدرالمادة ٢٠٢ حيث يقول: ﴿ يَكُونَ الرّضَى متعبّباً بل معدوماً قامــاً في نعض الاحوال إذ أعطى عن عنظ ﴾ إلى آخر النصّ .

ويسمن في المادة ٢٠٣ : * دا وقع العلط على ماهيّة العقد او على حقيقة موضوع موحب فهو يجول دول الشاء العقد عصمه فيمد العقد كأنه لم يكلي، وهذا واضح في كول سنب لحق شرصاً عنده، وكون فقدانه ينظل العقد، وتلعق به ، ايضاً ، قوله في المادّة ٣٣٣: * يكون انظال العقد على الدوام منين احسل عيب اصبعي الحقه وقت الشائه كالنلط» ،

اما في الله الأسباب لموحدة لانطال عقد الصبح ، فيمس بجالا ، على الله " يمكن الطمل في عقد المصاحة " " لفقد ل السبب عبد ما تكون الصاحة واقعة على سند مرور ، وعلى سبب عبر موحود الوعلى قصية الشها المصلح صحيح الم بحكم عير قابل للاستساف ولا لإعادة المحاكمة وكال احد لفريقيل وكلاهما عير عالم بوحوده " تراجع المادة ١٠٤٧ الى الله في كل هذا يوحد قيام السبب في الحق الذي هذو يقطة المصالحة .

فيظهر لكم مما أوردناه من نصوص قانون ﴿ الموحبات و لعقود ﴾ ال دأى الشارع اللساني ، في ايضاحه وفي تلميحه، بشف عن نظلان عقد المصاعة ، الذي نحن نصدده ، وعن وحوب ردّ البدل.

٣ كى القائون العرفسي.

هذا في القامون العثماني كوفي القابون الله سان كالعافي القامون الفرنسي فالمسألة لا تمرقء رأيتم في قانوب الحديد، دان كتاب المدني اهوكما تعلمون مرآة لكتابهم ؛ الأتي بعض لمواضع وليست قصيت هذه منه. فالشارع لفريسي بشرط في قيام حق وحود السبب بشروع وينص على تطلان كل عقد ، يقوم على حتى لا سب له ، كما الله بعرض ماث مي تطلاب المصالحة التي يظهر فيهاحصا في احق عصارح علم اويقضي بردّ بدلها . جا . في الدَّدَة ٢٠٥٣ لفرنسية به يجور فسح لصبح لعهور حطا_م في المصالح عله. وجاً • في المادة ٣٠٥٥ ؛ يعد ذك ؛ إن الصبح المُعقود على أوراق يطهر تزويره، هو باطل ــ وهذا، في رأيا، استدر ك من اشارع الفرنسي لما ورد من قوله في المدَّة ٢٠٠٤ - : إذا كان المصالحُن قد عقدا الصلح في دعوى مسيَّة على وطل ، وهما يعمل لاسله ، فقساء المصالحية يمتسع عليها، فإن لشرع؛ في هناه المنادة؛ يجيرُ بناء الصحَّة على الفساد ـــ وهو خروج عن المعقول ؛ فمن البديهيُّات إن الدي تُعلى على الناصل يكون باصلًا - والصنح سوآ. كان معاوضة ، أو تمليث منصلة ، لابد فيه من وجود مقابل ، ووجود المقابل ، هكدا ؟ مي بلا سب مشروع ، هو بنفسه ناص . و كيف لا ينص العقد حين يكون أساسه ا حالا ٦

وجا ۗ في المادَّة ٢٠٥٧ الفرنسية ان الصلح ألمسخ حين تظهر ؟ بعد

كتابة عقده كتابة عقد لصلح شرط في العانون الفرنسي ("
الرداق مكتومة عند احد الطرفين، تؤيّد عدم صحة الحق المصالح عنه،
و لقنابون لفرنسي محيز، فوق دلك، صب تصحيح لسهو في
الحساب الدي أبي عليه الصلح، (أراجع لماذة ٢٠٥٨ لفرنسية) ،
وهذا ، في وأينا ، خوط من الشارع لفرنسي اسبب الحق ، هومن أحكم
التحوط ، وأحد لا يجمى ، نقاعدة (شنه لناص) لاسلامية ،

وأكابر لشرَّح ، في هربسة ، مجمع رأبهم على دبك لا يكاد يسدُّ واحد منهم عن هدا الإج ع. وبين بدي ، الآل ، كتب (سبب الموحدات) للعالاً مَهُ (كانبطال) ، فسأحد منه ما يلي، ليكون مثالاً ثماً يقوله العلما . الفرنسيون في المسألة - قال (كانبطان) ما معرَّده :

* عند وجود حطم في صيعة الخلاف (و في قيام الحق المصالح عنده المجود المحطي من المتصالحين أن يصب العال الصلح (د أن الرادته فيه قد بُليث على خطام ؟ .

ا وهي ليست شرطاً في الثانون المصري .. وي در را محكمه داخة ف المحاسد ، موردخي ه توصيل مداوه على داد ف المحاسد ، موردخي ه توفيعات مداوه على داد ف المحاسد على داد في داد في داد في المحاسبة على المحاسبة على المحاسبة على المحاسبة على المحاسبة على المحاسبة على في في المحاسبة على في المحا

وفي الغائون الايتاني لا تشرط الكتابة -

۱۳۱ ه شده بدوس به انسام المديمية الاطهر الله في الشراعة السنابية ، ولا في الشريعة عرف ها الشريعة عرف الشريعة عنوان المدين المدي

ع الحلامة

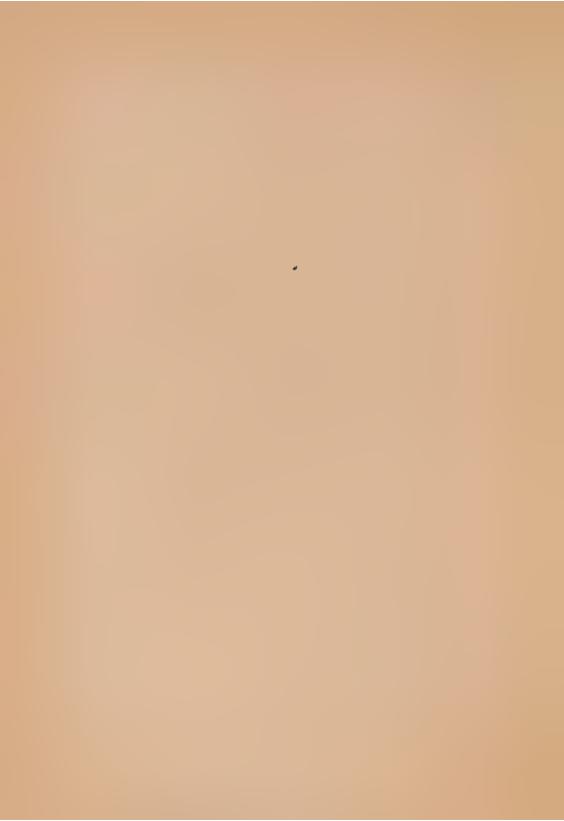
والخلاصة ، أن لشارع اللمالي به فصلًا عن الشارعين المتيالي والفرنسي وعلى وعلى فورنسة والفرنسي وعلى وعلى فورنسة والفرنسي وعلى في أن في أن من وحود سنب مشروع والله في المصالحة والتي يظهر فيها خطأ في الحق المصالحة عنه ويصح صاب المطان المقد وطلب ود البدل ،

فهرس الحواشي « مرتب حسب الورود»

المعادة	
	الامباب الشرعيه لفيام حقتي الشبذلك
•	والتعرآف في المفوق الإسلامية
	القاعدة العميمة في الفراق
1	بيث المنتي والغامي
	التمبير عن 3 الكب غير المشروع » *
A	يّ القرق الإعلامية الناسات الناسات
	🚤 د عدد ماح في عالون
	الممري وفي الدامي
11	وفي القانون الايتاني
11	قامدة حشه الياطل ۽ الاسلامية 🌊 🚅

الفهرس العام «'مرتب حسماً الودود»

+ Enemal	
	`
-	لميا در ,
×	السأند
	المي أشرع الإسلامي د
٧	في عو الأسي
1	افي القاوف المراسي
5.9	المدمية
17	اقور عن الكوامني



أمكام الوقف فى الفة والقانون

اللاستاذ أغله

عثوی عدامت الموان علیات و فاتوی العمول ایها و افوانات والاحتوانات المهامة والدات به و سواله و عمارته و التحداثة و وليترانات اكام الموالدات في أوره ولمود و الثان الا كلافال و ولا لموسي، وكوالا المعالم وكوانا فالوارة ولمود والديوفوت لم كم



DATE DUE		
		_



American University of Beirut



349-297 NI6&A

General Library

349.297 NIESA